

## ثوابت ومتغيرات السياسة الداخلية لعراق ما بعد انتخابات 2010

أ.م.د. صباح عبد الرزاق كبة

### فرع الفكر السياسي

إن السياسة الداخلية لعراق ما بعد انتخابات 2010 يجب ان تتطلق عبر قناتين رئيسيتين: اولهما القناة الثابتة والمستمرة في ضوء الإستراتيجية العليا للبلد والمتمثلة في الأهداف العامة والمتصلة بأمن العراق وسيادته ومصالحه الوطنية، والقناة الثانية يجب أن تؤسس لسياسة عراقية متجددة آخذة بنظر الاعتبار التطورات والمتغيرات الاقليمية والدولية وانعكاساتها على العراق وكذلك بالاستناد إلى الأهداف والمطالب الآنية التي يمر بها العراق عبر مسيرته السياسية والدستورية.

### ملاحم سياسة العراق الداخلية ما بعد الانتخابات

إن سياسة العراق في مرحلة ما بعد الانتخابات يجب أن تتجه صوب الداخل كليا بهدف تحقيق نهضة شاملة في مختلف قطاعات المجتمع: السياسية والخدمات والصناعة والزراعة والاقتصاد والثقافة. بمعنى ان تكون سياسة تنمية شاملة تعالج المفصل الحيوية التي عانت من التخلف و الحرمان لتكون ركيزة لقاعدة صناعية متينة ومتطورة. إن سياسة التوجه نحو البيت العراقي الداخلي يجب ان لا تفهم على انها انعزال او انغلاق بالمفهوم المادي المطلق، بل على العكس إنها تعني الإسراع بوتيرة التنمية والتطور والازدهار واستغلال موارد العراق النفطية الهائلة في مختلف مجالات البناء والاعمار على ان لا تتقاطع مع هدف تعزيز وتعميق العلاقات الخارجية للعراق. إذ يجب الإبقاء على بوابات العراق مشرعة ومفتوحة في ميدان العلاقات الخارجية. وعلينا الاستفادة من تجارب الدول والامم التي مرت بظروف قاسية وعانت من ويلات الحروب والدمار كاليابان وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية. حيث اصبحت اليابان قوة اقتصادية عظمت بعد انغماسها وتوجهها للداخل بعد انتهاء الحرب. وبذلك أطلق على تجربتها التنموية الهائلة (معجزة اليابان الاقتصادية) لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وإن العراق مدعو اليوم للتوجه كليا صوب السياسة

الداخلية من اجل التركيز على الأمور التنموية والصناعية والخدمية لكي يؤسس  
لنهضة شاملة على مختلف الأصعدة.

### الوعود الانتخابية: عهد وموآثيق فى اعناق النواب المنتخبين

شهدت الحملة الانتخابية 2010 برامج وطروحات لكافة الكيانات والاحزاب  
السياسية شملت مختلف جوانب الحياة. وبعد فوز الكيانات الرئيسية فى الانتخابات  
واشراكها فى العملية السياسية للعراق, أصبح واجبا عليها الالتزام بما طرحته من  
وعود خلال حملاتها الانتخابية باعتبارها عهد وامانات حملها الشعب إياهم. وعلى  
الشعب تقع مسؤولية متابعة عمل وأداء السلطة التشريعية فى دورتها الجديدة, واستبدال  
من لا يستطيع تحملها بمن هو أكفأ. وان وعود النواب خلال حملاتهم الانتخابية تمثل  
امانة ومسؤولية ولا بد أن يكون النائب مسئول امام الله قبل الشعب فى تحمل مسؤوليته  
وفى رد الامانة التى اودعها الشعب لديهم بتنفيذ تلك الوعود وتحويلها الى قوانين  
ومشاريع قابلة للتطبيق والتنفيذ.

### خلق قاعدة تشريعية واسعة

إن المرحلة الجديدة لعراق ما بعد انتخابات 2010 يجب ان تشهد آلية جديدة  
على صعيد العملية التشريعية يعطى فيها لرئيس السلطة التنفيذية دور تشريعي اضافة  
للدور التشريعي التقليدي لمجلس النواب. وان الآلية الجديدة تضمن طرح القوانين  
والمقترحات والافكار من قبل رئيس السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية والتي  
تحولها الى لوائح وقوانين ملزمة بالتنفيذ.

### دور تشريعي فاعل ومهم لرئيس السلطة التنفيذية

فى ضوء ما تقدم, يجب أن تشهد المرحلة الجديدة فى سياسة العراق الداخلية  
دورا تشريعيًا مهما وحاسما لرئيس السلطة التنفيذية مضافا لما هو مألوف تقليديا على  
صعيد التشريع فى المرحلة السابقة. والدور الجديد لسلطة رئيس الوزراء التشريعية  
يبرز من خلال تحديد يوم محدد له بعد المصادقة النهائية على تسميته يلقي فيه  
خطابا عاما وشاملا داخل البرلمان الجديد يخصص جزء كبير منه لبرنامج التشريعي  
للدورة القادمة يتناول مختلف القضايا والموضوعات المهمة على الصعيد الداخلي

والخارجي والتي يريد لها ان تصبح قوانين. وبالمقابل على السلطة التشريعية ان تشكل لجنة متخصصة تدون وتأخذ كل ما يطرح من قبل رئيس السلطة التنفيذية مأخذ الجد. وان تضع آلية لاحقة تضمن التعامل الايجابي مع ما طرحه رئيس الوزراء ليأخذ طريقه الى التشريع وفق العملية التشريعية للبرلمان. إن الدور التشريعي الجديد لرئيس السلطة التنفيذية يتطلب منه اعداد برنامج متكامل يتضمن رؤى ومطالب واحتياجات الشعب والدولة وعلى مختلف الأصعدة: السياسية الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية وغيرها.

### المفهوم المعاصر للأمن القومي في سياسة العراق الداخلية

#### ماهية الأمن القومي

إن المفهوم المعاصر للأمن القومي يعبر عن رؤية مختلفة للأمن، فعلى خلاف المدرسة التقليدية التي ربطت بين الامن والاستراتيجية العسكرية ترى المدرسة المعاصرة في الأمن قضية تنموية دفاعية شاملة ومتعددة الابعاد عسكريا، اقتصاديا، اجتماعيا، ودبلوماسيا، ولم تعد قضية الأمن تخص الجانب العسكري فقط. ومما ساعد على انضاج هذه الرؤية التطور اللاحق والاشمل الذي مر به مفهوم الإستراتيجية.

#### الأمن الغذائي والأمن المائي ركنا الامن القومي العراقي

في ضوء ما تقدم، علينا إعادة تعريف مفهوم الامن في سياستنا الداخلية وعدم التركيز على الاستراتيجية ذات المفهوم العسكري فقط بل توسيع دائرة مفهوم الامن القومي للعراق ليصبح أمنا ذا أبعاد تنموية واقتصادية وثقافية ودبلوماسية وسياسية، وعليه لا نستطيع الحديث عن امن سياسي وسيادة وطنية في ظل غياب اي من الأمنين الغذائي أو المائي أو كلاهما.

#### الأمن الغذائي في السياسة العراقية الجديدة

يعتبر الأمن الغذائي للعراق ركيزة مهمة لامنه الوطني وركيزة مهمه لاستقلاله وسيادته لان العجز المستمر في انتاج الغذاء سيجعله غير قادر على توفير مفردات سلة الغذاء لأبناء شعبه. وبذلك سيعتمد على الدول الاخرى في سد احتياجاته الغذائية مما يجعل أمنه السياسي هشاً ومهدداً في حال استمرار استيراد معظم غذائه من الخارج. فمن الثابت ان الوفرة الغذائية تقوي دعائم الامن الداخلي والخارجي للبلد. وان

الامن الغذائي بذلك يعزز ركائز الامن القومي للعراق ويبعد عنه اي تهديد خارجي يستهدف تقويض دعائم امنه السياسي سواء في جانبه العسكري او الاقتصادي.

### الامن المائي العراقي وصلته بالأمنين الغذائي والوطني

إن الأمن المائي ركن اساسي من اركان الامن الغذائي وكلاهما يعتبران ركنا مهمان للأمن الوطني العراقي، وان غياب احدهما او كلاهما من شأنه أن يهدد ويقوض دعائم الأمن الوطني العراقي بالصميم، وبذلك لا نستطيع الحديث عن امن وطني حقيقي على المستوى القومي في غياب اي منهما.

### سياسة مائية عراقية- فاعلة ومؤثرة

إن السياسة العراقية الداخلية في المرحلة القادمة يجب ان تولي موضوع الماء اولوية بحيث يتربع موضوع الماء مركز الصدارة في السياسة الخارجية وفي العلاقات العربية والإقليمية، فالعراق مطالب الآن بالعمل على تأسيس سياسة مائية جديدة تستهدف تحقيق الامن المائي المفقود بغية التصدي للمشكلة المائية الحالية التي تواجه العراق. وبذلك يصبح لزاما على القيادة السياسية الجديدة في العراق ادراج موضوع المياه ضمن اولويات السياسة الداخلية. وان تصبح المشكلة المائية عنوانا مهما في دبلوماسية العراق القادمة، وتتصدر المشكلة المائية مركز الصدارة في سياسته الخارجية. ويجب أن يدرج موضوع المياه في جداول اعمال الحكومة عند التفاوض لعقد صفقات تجارية او اقتصادية مع الدول المتشاطئة مع العراق سيما تركيا التي تسيطر على مصادر المياه العراقية ومنابعها، لتكون الموافقة على الصفقات التجارية وإبرام العقود العملاقة في الميادين كافة مشروطة باطلاق كامل حصص العراق المائية. إن قيمة التبادل التجاري بين العراق وتركيا خلال عام 2009 بلغت تسع مليارات دولار، وحجم المشاريع التي تنفذها شركات تركية في العراق بلغت ثمانية مليارات دولار غالبيتها في اقليم كردستان. إن قيمة التبادلات التجارية وحجم المشاريع التركية في العراق تعني بالضرورة أن للعراق تأثير كبير على الاقتصاد التركي . وعلى الدولة لعراقية ان تجعل من الاقتصاد ورقة ضاغطة ووسيلة لدعم السياسة المائية العراقية.

## الرعاية والضمان الاجتماعي في سياسة العراق الداخلية

إن موضوع الرعاية الاجتماعية والضمان الاجتماعي يجب ان يتبوأ منزلة متقدمة في جداول عمل اعضاء البرلمان والحكومة وبالشكل الذي يضمن تطبيقه بحيث يحفظ كرامة المواطن وانسانية الإنسان. أن توفير الرعاية والضمان الاجتماعي للمحتاجين وكبار السن والمعوزين من الازامل والمساكين يجب أن ينظم بموجب قوانين جديدة تستلهم من قيمنا العربية الاسلامية وتكون متطابقة لما جاء به القرآن الكريم في هذا الباب.

## دور الاستشارات السياسية في العملية السياسية وصنع القرار

أضحت العلوم السياسية اليوم مهنة عملية في الكثير من دول العالم تمكن المختصين فيها من تقديم الاستشارات السياسية والخبرات. وبذلك أصبحت العلوم السياسية مهنة كباقي المهن كالقانون والهندسة والعلوم الادارية والمحاسبة تضطلع بدور كبير في مجال تقديم الخبرة والاستشارات. إن السلطة التشريعية ومؤسسات الدولة التنفيذية مطالبة اليوم باللجوء لذوي الخبرة الاكاديمية في ميدان العلوم السياسية لدراسة قضايا معينة وللحصول على دراسات وتوصيات حيال القضايا المطروحة على جداول اعمالهم او التي يراد لها ان تصبح قوانين وقرارات سياسية.

## البعد الإقليمي في سياسة العراق الداخلية

من البداهة بمكان القول إن السياسة الخارجية لاي دولة هي انعكاس للسياسة الداخلية لها- بمعنى انها نتاج لمقومات السياسة الداخلية، وفي هذا الاطار نجد ان علماء السياسة يؤكدون على ان اهداف السياسة الخارجية للدولة تحدد وفقا لاعتبارات المصلحة القومية لها. ويوجد الآن في العراق نموذج لتجربة ديمقراطية متطورة قائمة على اساس التداول السلمي للسلطة. وهذه بحق تجربة فريدة من نوعها بالقياس مع التجارب الاقليمية المحيطة بالعراق. وتعتبر هذه التجربة تطورا في النظام السياسي الاقليمي العربي، ولا يزال يوجد تخوف من قبل بعض الدول الإقليمية المحيطة بالعراق حيال بعض النخب السياسية سواء الحاكمة او المشاركة في العملية السياسية بسبب توجهاتها العقائدية والفكرية. ولا يوجد سبب عملي لهذا التخوف النظري، فالعراق عمليا

ومنذ 2003/4/9 لم يخف احد ولم يتدخل في الشؤون الداخلية لاي دولة عربية او أجنبية، بل على العكس كان العراق الحلقة الاضعف في المحيط الاقليمي على الصعيد الأمني، وكان يطالب القوى الاقليمية بضرورة التدخل الايجابي لتعزيز الامن عبر تحصين الحدود المشتركة مع العراق والعمل على منع المتسللين للأراضي العراقية .

#### ما هو المطلوب تشريعيا لتفعيل دور العلاقات الخارجية

العمل على مضاعفة التحرك الدبلوماسي العراقي باتجاه المحيط العربي والأقليمي والدولي، وتفعيل ملف العلاقات العربية العراقية، وخلق حالة من التوازن في العلاقات مع الدول الإقليمية على أساس المصلحة الوطنية العليا للعراق وبما يخدم المصالح المشتركة، ويسهم في ترصين امنه وسيادته، والنأي بالعراق عن الصراعات الاقليمية وعدم السماح بان يكون منطلقا لأي عدوان خارجي او مسرحا لتصفية الحسابات او للصراعات الاقليمية والدولية.

وفي ضوء ما تقدم، نستطيع القول نعم للحوارات واللقاءات المستقبلية وفق هذه المنطلقات، ونعم لأي دعم لوجيستي يستهدف خدمة المسيرة السياسية والعملية الديمقراطية في العراق كما حدث خلال انتخابات 2010 من دعم وارشاف من قبل المنظمة الدولية وجامعة الدول العربية.